الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/L.394
30 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الحادية عشرة
ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

التنمية الاقتصادية وتراكم رؤوس الأموال: التجربة الحديثة والآثار المترتبة على صعيد السياسة العامة

جلسة مواضيعية تفاعلية

١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- تضمنت الدورة عروضا قدمها فريق من الخبراء، بإشراف من إنريكي إغليسيس (رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية) وضم هذا الفريق يلماز أكيوز (جامعة ملايا، كوالا لامبور)، ومارتن كهور (مدير شبكة العالم الثالث)، وغيدو ماتينغا (وزير التخطيط في البرازيل)، وديباك نيير (نائب رئيس جامعة دلهي)، وخوسيه أنطونيو أوكامبو (وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

٢- وقد ساد اتفاق عام على أن تراكم رؤوس الأموال عامل مركزي في تفاعل المتغيرات التي تشكل نظام نمو قوي. وأشير إلى أن عشرين عاما من تحرير التجارة والحسابات المالية وحسابات رؤوس الأموال في أمريكا اللاتينية أخفقت في إحداث عملية نمو مستدام لأن هذه السياسات لم تنشئ الديناميات اللازمة للاستثمار. ويعود سبب الأزمات المتكررة في تلك المنطقة إلى قصور هيكلي وإفراط في الاعتماد على تدفق رؤوس الأموال مما تطلب رفع معدلات الفائدة المحلية وأدى إلى زيادة مفرطة في القيمة وعدم استقرار أسعار الصرف. ونتيجة لذلك، تباطأت وتيرة النمو تباطؤا شديداً وصار النمو أقل انتظاماً وأضحت بلدان عديدة تعتمد على تدفق رؤوس الأموال الخارجية. إلا أن البلدان النامية في آسيا حققت عموماً معدلات أعلى فيما يتعلق بتراكم رؤوس الأموال الداخلية. ففي هذه البلدان، كانت ظروف الاقتصاد الكلي أكثر تشجيعاً على زيادة الاستثمار الداخلي في رأس المال الثابت. وبينما حصل تنوع كبير في السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها الاقتصادات الآسيوية الأكثر نجاحاً،

فـــإن الصادرات من السلع المصنعة قد زاد عموماً بوتيرة أسرع مما شهدته الواردات، وكان النمو في الصادرات نتـــيجة ازديـــاد المنافسة في الإنتاج فيما يتعلق بأكثر المنتجات التصديرية دينامية والتي تتميز بقيمتها المضافة المحلية العالية. وأُبقي على أسعار الصرف في مستويات تدعم صادرات الشركات المحلية، وظلت شروط التمويل الخارجي محدودة.

٣- ومع اعتماد ما نص عليه "توافق آراء واشنطن" من أحكام في مجال السياسة العامة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، جاء الانفتاح على المنافسة الدولية مرافقا أيضا لتحرير السوق وضعف عام للسياسات الاقتصادية المحلية في سياق الإصلاحات المراعية للسوق. وقد كانت سياسات الاقتصاد الكلي المتبعة في أمريكا اللاتينية موفقةً عموماً في ضبط التضخم وجلب رأس المال الأجنبي، لكن ذلك كان على حساب تكوين رأس المال المحلي. ورغم النجاح الـــذي تحقق على صعيد الصادرات، إلا أنه كان منحصرا في قطاعات قليلة، منها أساساً قطاع السلع الأساسية والصـــناعات التحويلية التي تتضمن عناصر مستوردة كثيرة، ولم يحدث التغيير الهيكلي الشامل والضروري للنمو والتنمية على نطاق واسع وبشكل مستدام. ومؤخراً، تحسنت آفاق النمو والتنمية في أمريكا اللاتينية، والسبب في ذلـــك راجع من ناحية إلى كون السياسات المتبعة الآن ترمي إلى زيادة حفز قطاع التصدير. فقد تحقق فائض في الحساب الجاري، حتى تكون الحاجة أقل إلى تدفق رؤوس الأموال وتتحسن نسب الدين مقابل الصادرات.

٤- وسلط فريق الخبراء الضوء أيضا على تجربة النمو السريع والمستدام في الهند والصين. وجرت الإشارة إلى أن نجـــاح اقتصـــاد البلدين لا يمكن أن يعزى إلى اتباع سياسات متشددة في مجال التكيف الهيكلي أو إلى زيادة الانفـــتاح. بل إن ذلك راجع إلى ظروف كانت سائدة في البداية، واتسمت بوجود دولة قوية، وتَدَرّج جيد في عمليـــة تحريـــر التجارة والتمويل. وقد أثبتت هاتان التجربتان أهمية الاستراتيجيات الإنمائية المتماسكة من أجل التغلب على تحديات العولمة والقيود التي تفرضها القواعد الحالية المنظِّمة للعلاقات التجارية والمالية الدولية. بيد أنه تم التسليم بأن حيز السياسة العامة المتاح للعمل بهذه الاستراتيجيات هو أضيق في الاقتصادات الصغرى وفي البلدان العاملة ببرامج من وضع المؤسسات المالية الدولية.

٥- وأدى تحرير التجارة في شرق آسيا إلى تحقيق نتائج أفضل مما تحقق في أمريكا اللاتينية لأن عملية التحرير بدأت بعد نجاح تطوير الصناعات التحويلة، بينما كان تحرير التجارة في أمريكا اللاتينية بمثابة رد فعل على فشل السياسات السابقة. وقد أثبتت التجربة في أمريكا اللاتينية أن سياسات الاقتصاد الكلي التي تركز بشكل حصري مفرط على مكافحة التضخم وجذب رؤوس الأموال عاجزة عن تحقيق معدلات عالية بما يكفي في مجال الاستثمار المحلي، وأن الاستثمار في الهياكل الأساسية وتعزيز المؤسسات المحلية أمر أساسي. وإذا كان الانضباط المالي عنصرا مهمـــاً في سياســـات الاقتصـــاد الكلي السليمة، فإن التركيز في إدارة الاقتصاد الكلي لا ينبغي أن ينصب على الميزانـــيات المـــتوازنة وإنما ينبغي أن يكون التركيز على اتخاذ تدابير إيجابية ترمي إلى تشجيع النمو السريع على مستوى الدخل والإنتاجية وعلى التغيير الهيكلي، حيث يعد تطوير الشركات المحلية أهم من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٦- وجرت الإشارة إلى أن عوامل الاقتصاد الكلي الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار أمر مهم أيضا، وإن كان سعر الفائدة والاستقرار في الاقتصاد الكلي عاملين حاسمين يؤثران في مستوى الاستثمار. ومن اللازم تفادي الإفراط في تنظيم النشاط الاقتصادي ووضع إطار قانوني وتنظيمي يشجع الشركات المحلية على تكوين رأس المال ويتيح إنشاء مشاريع تجارية في المجالات الأكثر إنتاجاً. ويتعين توجيه الأسواق المالية المحلية بهدف تحسين مساهمتها في زيادة الاستثمار في مجال القدرة على الإنتاج بدلا من المضاربة في الأنشطة المالية. ومن اللازم أيضا استخدام الوسائل الضريبية والنقدية للتشجيع على إعادة استثمار الأرباح والثني عن استهلاك الكماليات. وفي هذا السياق، تم التسليم بأن مستوى الاستثمار ليس وحده المهم بالنسبة للتأثير في التنمية وإنما من المهم أيضا تسخير الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية والأنشطة.

٧- وعموماً، لم يأت من العولمة وتحرير التجارة تقارب كبير في الدخل بين الشمال والجنوب. ويرجع ذلك من ناحية إلى وجود قواعد موحدة غير ملائمة تطبق على شركاء غير متساوين، ومن ناحية أخرى إلى تقلص حيز السياسة العامة المتاح للبلدان النامية للتشجيع على التصنيع والتجارة. ولم يتقلص حيز السياسة العامة بفعل قواعد منظمة التجارة العالمية وشروطها فحسب، بل تقلص أيضا بسبب دمج البلدان النامية في الأسواق المالية الدولية. لذا من الأساسي بالنسبة للبلدان النامية أن تستخدم ما تبقى لها من حيز السياسة العامة بفعالية أكثر، بينما قد يلزم أيضا مراجعة القواعد الحالية، بما في ذلك مراجعتها في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، من أجل توسيع هذا الحيز. ولتحقيق ذلك، من اللازم وضع هياكل أكثر ديمقراطية في مجال الإدارة الشاملة.

٨- وعلى الصعيد الدولي، ينبغي استكشاف آليات جديدة للتمويل، وتعزيز آليات التمويل المواجهة للتقلبات الدورية. وتعد تدفقات الأموال المحولة مصدراً متزايد الأهمية للدخل في العديد من البلدان النامية، وسيكون من المفيد استكشاف آليات حريصة على مساهمة هذه التدفقات بفعالية أكبر في الاستثمار والنمو.

٩- وساد توافق في الآراء أيضا بشأن ضرورة الاعتماد في تطوير الصناعات المحلية على الأسواق المحلية وزيادة التعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب أكثر مما كان عليه الحال في الماضي. ومن أجل التأثير في مجال الحد من الفقر، ينبغي لسياسات النمو أن تتمشى مع التدابير الرامية إلى إحداث فرص العمل والاندماج الاجتماعي. وينبغي التأني في تقييم مزايا تمويل النمو عبر الاقتراض الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر. ولأن الظروف الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر، ثمة حاجة إلى زيادة تنويع النهوج المتبعة في وضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

- - - - -